الاضمار والاظهار دراسة نحوية دلالية

(شواهد من سورة البقرة)

أ.م.د أمل صالح مهدي

قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة تكريت

Decoupling and showing semantic grammatical study

(Evidence from Surat Al-Baqara)

Prof. Dr. Amal Saleh Mahdi

The department of Arabic language/

College of Education for Human Sciences/ Tikrit University

Abstract

Arabic grammar is not only the science of the Arabic grammar, nor is it the knowledge of the raised, the accusative, the accusative, the verb, or the buildings and the vowel, and the meaning of the derivatives, because it is the science that matters and is keen on the correctness of the composition of speech in general, it deals with the tools, letters and functions assigned to it, the syntax of the sentence and putting each word in its correct place, and it may be among the objections of Arabic grammar. Presenting a word over another, placing a tool in place of another, or separating collateral with a foreigner. Arabic grammar is the engineering of language in all its aspects and aspects, in addition to codifying movements and syntactic signs, and caring for pronunciation and significance.

In the Arabic language there is a side that is not prominent, albeit sufficient in terms of meaning, which is represented by verbal deletions, in which the meanings remained related to some extent or influenced by them, and with regard to the grammatical provisions of deletion, several terms are used for it, namely: ellipsis, accusations, and concealment, and corresponding to them. Appreciation, as these terms are used as special terms or releases for specific sites for deletion, but there are differences in usage.

The Arabic grammarians in their codification of compositional phenomena in grammar were keen to highlight the Arabic sentence, no matter how long, as a coherent sentence, whose words take each other with respect to each other in a series of global relations that require a mention of its composition, or omitted, indicated in specific cases by which grammarians are acquainted with their audience. They sought to legalize the phenomenon of grammatical omission in Arabic, so that the grammatical omitted element becomes in the rule of the aforementioned element, which means that the grammatical discourse is based on treating the grammatical omission as the aforementioned.

الملخص

ليس النحو العربي هو علم الأعراب فحسب ولا هو معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم أو المبنيات والمتحركات واختلاف دلالة المشتقات لأنه العلم الذي يهم ويحرص على صحة تأليف الكلام بعامة فيتناول الأدوات والحروف والوظائف المناطة بها وتركيب الجملة ووضع كل كلمة في مكانها الصحيح وقد يكون من مرفوضات النحو العربي تقديم كلمة على أخرى أو وضع أداة مكان غيرها أو الفصل بين المتلازمين بأجنبي. فالنحو العربي هو هندسة اللغة من جميع جوانبها ونواحيها إضافة إلى تقنين الحركات والعلامات الإعرابية والعناية بالنطق والدلالة.

في اللغة العربية جانب غير بارز وإن كان وافٍ من حيث المعنى، وهو المتمثل في المحذوفات اللفظية، والتي بقيت المعاني متعلقةً بها إلى حَدٍّ ما أو متأثراً بها، ومما يتعلق بالأحكام النحوية من الحذف تُستعمل له عِدَّة مصطلحات، وهي: الحذف والإضمار والاستتار، ويقابلها "التقدير"، فهذه المسميات تستعمل كمصطلحات أو إطلاقات خاصة لمواضع معينة للحذف، ولكن بينها فروق في الاستعمال.

وحرص نحاةُ العربية في تقنينهم الظواهر التركيبية في النحو على إبراز الجملة العربية مهما طالت على أنَّها جملة متماسكة، تأخذُ كلماتها بعضها برِقاب بعضٍ في سلسلة من العلاقات العاملية التي تقتضي مذكورا صرحَ به، أو محذوفًا دلَّ عليه في حالات محددة تعارف النحاةُ عليها في جمهورهم؛ سعيا منهم إلى تقنين ظاهرة الحذف النحوي في العربية، لكي يصبح العنصر المحذوف نحوياً في حكم العنصر المذكور، الأمر الذي يعني أن الخطاب النحوي مؤسس على معاملة المحذوف النحوي معاملة المذكور.

أهمية البحث

تعود أهمية البحث الى ان هناك بعض الظواهر النحوية في اللغة العربية عانت من الإهمال في الاستخدامات الحديثة للغة العربية، مما افقر اللغة من جانبها النحوي بعض مزاياها، فكانت حجة المحدثين هي عدم الغوص في قواعد النحو لتسهيل التعلم على المبتدئين، غافلين عن مزايا بعض ظواهر النحو التي تفيد في فهم المعنى العميق والصحيح للجملة العربية، فضلا عن اسلوب الايجاز والبلاغة والفصاحة لاستخدام تلك الظواهر ومنها الاظهار والاضمار، وقد عمد النحويون قديما على درسها وإظهار مزاياها ومواضعها، وان كان هناك بعض الغموض الذي يشوبها. حتى رأينا كثيرًا من الكتاب البارعين والمبتدئين يتحاشى استعمالاً كهذا؛ لا لأنه يوقن بخطئه، بل لأنه في باب مشكلٍ جدًّا، فيخشى أن يكون استعمالُه ممّا مُنِع منه، وهو يعلم أنَّ الصَّواب فيه يكون بتكرار إضمار في آخر الجمل مطابقٍ ومخالفٍ على النحو الذي مَضت أمثلتُه الغريبُ بعضها، ولا يُرضيه مثل ذلك؛ لأنه يراه حاطًّا من قدْر الفصاحة وطاعنًا في وصف البلاغة، والحقّ أنه كذلك.

مشكلة البحث

ان الجدل الذي احدثته ظاهرة الاضمار في النحو العربي وخلطها مع غيرها من قواعد النحو جعلت هذه الظاهرة يشوبها الكثير من الغموض والنفور منها، فبعضهم اعتبرها مرادفة للحذف، والبعض الآخر اعتبرها مستقلة بذاتها وتتمايز عن الحذف. فالحذف يعني اقتطاع ويستغنى عنه، اما الاضمار فهو مضمر لا يستغنى عنه في فهم مقاصد الكلام ومعناه.

اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى:

1-القاء الضوء على مفهوم الاضمار.

2-معرفة الغاية من استعمال الاضمار والاظهار في اللغة العربية.

3-أهمية استخدام الاظهار والاضمار في توضيع بلاغة القرآن الكريم وبيانه.

تقسيم البحث

تم تقسيم هذا البحث الى مقدمة وأربعة نقاط وخاتمة وقائمة مصادر

أولا، تناول الاضمار والاظهار لغة واصطلاحا.

ثانيا، بيان مواضع الاضمار وتمييزه عن غيره من القواعد النحوية.

ثالثا، إشكاليات حول الاضمار والاظهار

رابعا، بعض الشواهد على الاضمار والاظهار في سورة البقرة.

أولا، الاضمار والاظهار لغة واصطلاحا.

جاء في معجم مقاييس اللغة لإبن فارس ((ضَمَرَ) الضَّادُ وَالْمِيمُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى دِقَّةٍ فِي الشَّيْءِ، وَالْآخِرُ يَدُلُّ عَلَى غَيْبَةٍ وَتَسَتُّرٍ.

وَالْآخِرُ الضِّمَارُ، وَهُوَ الْمَالُ الْغَائِبُ الَّذِي لَا يُرْجَى. وَكُلُّ شَيْءٍ غَابَ عَنْكَ فَلَا تَكُونُ مِنْهُ عَلَى ثِقَةٍ فَهُوَ ضِمَارٌ. قَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَنْضَاءٍ أُنِخْنَ إِلَى سَعِيدٍ ... طُرُوقًا ثُمَّ عَجَّلْنَ ابْتِكَارَا

حَمِدْنَ مَزَارَهُ وَأَصَبْنَ مِنْهُ ... عَطَاءً لَمْ يَكُنْ عِدَةً ضِمَارَا

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ: أَضْمَرْتُ فِي ضَمِيرِي شَيْئًا، لِأَنَّهُ يُغَيِّبُهُ فِي قَلْبِهِ وَصَدْرِهِ). [1]

والإضمار: أضمره فضمر، وخيل مضمرة. وأضمرته الأرض: أي غيبته. وأضمره في نفسه: أي أسره، ومنه المضمر من الأسماء، وهو نقيض المظهر. والمضمرات: نحو تاء المخبر عن نفسه، وتاء المخاطب وكافه، وهاء الغائب، كقولك: أنا فعلت. وأنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن، ومنك ومنك ومنكما ومنكم ومنكن، ومنه ومنها ومنهما ومنهم ومنهن، ومني ومنا، وهو وهي وهما وهم وهن، وأنا ونحن قمنا، وهند قامت، وقاما، وقامتا، وقاموا، وقمن، وإياك وإياك وإياكما وإياكم وإياكن. [2]

والمضمر: ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره، لفظًا، نحو: زيد ضربت غلامه، أو معنى، بأن ذكر مشتقه، كقوله تعالى:﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [3] ، أي: العدل أقرب لدلالة اعدلوا عليه، أو حكمًا، أي ثابتًا في الذهن، كما في ضمير الشأن، نحو: هو زيد قائم. والمضمر المنفصل: ما يستقل بنفسه. [4]

و(الإضمار يرد في القرآن كما يرد في كلام العرب كقوله تعالى ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ [5] أي تناولها، و﴿حرّم الربا﴾ [6] أي أخذه)[7].

والإضمار عند أهل العربية يطلق على معان، منها إسكان الثّاني المتحرك من الجزء كما في عنوان الشرف، وعليه اصطلاح العروضيين. وفي بعض رسائل العروض العربي الإضمار والوقص كلاهما لا يكونان إلّا في متفاعلن.

والركن الذي فيه الإضمار يسمّى مضمرا بفتح الميم، مثل إسكان تاء متفاعلن ليبقى متفاعلن فينتقل إلى مستفعلن. ومنها الحذف قال المولوي عبد الحكيم في حاشية شرح المواقف في آخر الموقف الأول: الإضمار أعمّ مطلقا من المجاز بالنقصان لأنه معتبر فيه تغيّر الإعراب بسبب الحذف، بخلاف الإضمار. وقد يفرّق بين الحذف والإضمار ويقال إنّ المضمر ما له أثر من الكلام نحو، والمحذوف ما لا أثر له [8].

وفي المكمل: (الحذف ما ترك ذكره من اللفظ والنية لاستقلال الكلام بدونه، كقولك: أعطيت زيدا فيقتصر على المفعول الأول ويحذف المفعول الثاني، والإضمار ما ترك من اللفظ، وهو مراد بالنية، والتقدير).[9]

ومنها (الاتيان بالضمير وهو أي الضمير، ويسمّى بالمضمر أيضا اسم كني به عن متكلّم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره بوجه ما). [10]

والإضمار في العروض إسكان الحرف الثاني، مثل إسكان تاء متفاعلن ليبقى متفاعلن، فينقل إلى مستفعل ويسمى مضمرا، وإسقاط الشيء لفظا لا معنى، وترك الشيء مع بقاء أثره. والإضمار في اللغة قبل الذكر جائز في خمسة مواضع: الأول في ضمير الشأن، مثل: هو زيد قائم، والثاني في ضمير رب، نحو: ربة رجلاً، والثالث في ضمير نِعم، نحو: نعم رجلاً زيد، والرابع في تنازع الفعلين، نحو: ضربني وأكرمني زيد، والخامس في بدل المظهر عن المضمر، نحو: ضربته زيدا. [11]

الإظهار: هو عند الصرفيين والقرّاء خلاف الإدغام أي فكّه وتركه ويسمّى بالبيان أيضا.

إظهار المضمر: هو عند البلغاء أن يقال شعر على نحو فيضمر أحدهم من ذلك الشعر بعض الحروف، ثم يسأله آخر عن ذلك الحرف الذي أضمره في مصراع البيت الأول والثاني، وهكذا هل يوجد أم لا؟ فيخبر بالإيجاب أو النفي على القاعدة المقرّرة بينهما. [12]

والتوضيح عبارة عن رفع الإضمار الحاصل في المعارف [13]. والخزل: هو الإضمار والطي من متفاعلن، يعني إسكان التاء منه وحذف ألفه ليبقى: متفعلن. فينقل إلى: متفعلن، ويسمى: أخزل. [14]

وقد تكرر ذكر التضمير في الحديث ففِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ «اليومَ المِضْمَار وغَداً السِّباقُ» أَيِ الْيَوْمَ العَمَل فِي الدُّنيا للاسْتباق فِي الْجَنَّةِ. والمِضْمَار: المَوْضعُ الَّذِي تُضَمَّرُ فِيهِ الْخَيْلُ، وَيَكُونُ وَقْتاً لِلْأَيَّامِ الَّتِي تُضَمَّرُ فِيهَا. ويُروى هَذَا الْكَلَامُ أَيْضًا لعلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَفِيهِ «إِذَا أَبْصرَ أحدُكم امْرأةً فلْيأتِ أهْلَه، فَإِنَّ ذَلِكَ يُضْمِرُ مَا فِي نَفْسه» أَيْ يُضْعِفه ويُقَلِّله، مِنَ الضُّمُور، وَهُوَ الهُزَال والضعْف. . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ «كتَب إِلَى مَيمُون بْنِ مِهْرانَ فِي مَظَالِمَ كَانَتْ فِي بَيتِ الْمال أَنْ يَرُدَّها عَلَى أَرْبابها ويأْخُذَ مِنْهَا زكاةَ عامِها، فَإِنَّهَا كَانَتْ مَالًا ضِمَاراً» المالُ الضِّمَار: الغائبُ الَّذِي لَا يُرجَى، وَإِذَا رُجِيَ فَلَيْسَ بِضِمَارٍ، مِنْ أَضْمَرْتُ الشيءَ إِذَا غيَّبْتَه،

فِعَال بِمَعْنَى فاعِل، أَوْ مُفْعَل، ومثلُه مِنَ الصِّفات: ناقةٌ كِنازٌ. وَإِنَّمَا أَخَذَ مِنْهُ زَكَاةَ عامٍ واحدٍ، لأَنَّ أربابَه مَا كَانُوا يَرْجُون رَدَّه عَلَيْهِمْ، فَلَمْ يُوجِب عَلَيْهِمْ زكاةَ السِّنين الماضِية وَهُوَ فِي بَيتِ المالِ). [15]

ومن سنن العرب الإضمار. ويكون على ثلاثة أضرب: إضمار الأسماء، وإضمار الأفعال، وإضمار الحروف.

فمن إضمار الأسماء قولهم: "ألا يسلمي" يريدون "ألا يا هذه اسلمي".

إضمار الحروف: ويضمرون الحروف فيقول قائلهم:

ألا أي هذا الزاجري أشهد الوغى بمعنى أن أشهد. ويقولون: "والله لكان كذا" بمعنى لقد.

الإضمار الآخر:

والعرب تضمر الفعل فيشتبه المعنى حتى يعتبر فيوقف على المراد. وذلك كقول الخنساء:

يا صخر وراد قد تناذره ... أهل الموارد ما في ورده عار

ظاهر هذا أن معناه: (ما على ما ورده عار، وليس في ورد الماء عار فيبجح به. ولكن معناه: ما في ترك ورده مخافة عار. وإنما عنت أنه ورد ماء مخوفا يتحاماه الناس فينذر بعضهم بعضا، تقول: فهو يرد هذا الماء لجرأته) [16] .

ومن سنن العرب الإضمار إيثارا للتخفيف وثقة بفهم المخاطب فمن ذلك إضمار "أن" وحذفها من مكانها. [17]

فالإظهار والإضمار شكّل ضربا من ضروب المخالفة العدول وهو ما يسمى عند علماء الأسلوبية الغربيين الانزياح وتأسيسا على ذلك ترجم البلاغيون القدامى هذه المخالفة بأنها خروج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر أي وضع المظهر موضع المضمر وعكسه. ولهذا

فان تعدد جوانب الإفادة من الضمير صورة صور تمكن اللغة في استثماره وصولا بالتركيب النحوي الى المستوى الذي يكون فيه أكثر دقة وحسنا. [18]

ثانيا، بيان مواضع الاضمار وتمييزه عن غيره من القواعد النحوية.

ان أهل اللغة منهم من لا يفرق بين الحذف والإضمار في الاستعمال ويتجوزون في استعمال أحدهما مكان الآخر كما يقولون في حذف الخافض وإضماره ولذلك يقول أبو حيان:

(وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذفُ إضماراً) [19] مضاف إلى الفاعل المضمر، لا يعني أن المصدر أضمر فيه الفاعل، وإنما سماه مضمرا لما قدره كحبكم أو كحبهم، فأبرزه مضمرا حين أظهر تقديره، أو يعني بالمضمر المحذوف، وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذف إضمارا. وإنما قلت ذلك، لأن من النحويين من زعم أن الفاعل مع المصدر لا يحذف، وإنما يكون مضمرا في المصدر. ورد ذلك بأن المصدر هو اسم جنس، كالزيت والقمح، وأسماء الأجناس لا يضمر فيها. [20]

لكن هناك من فرق بينهما – كالفارسي وابن الحاجب وغيرهما – ومن الفروق التي ذكروها: [21]

1 – أن المضمر متروك اللفظ لكنه منوي للمتكلم وأما الحذف فإنه متروك اللفظ والنية.

2 – منهم من يجعل المضمر ما بقي أثره في العمل والمحذوف أعم منه فقد يبقى اثره وقد لا يبقى.

3 – أن المحذوف يكون قد سبق ذكره والمضمر يعرف بالقرائن والسياق والملابسات والمناسبات.

4 – استعمال الإضمار قليل ونادر في اللغة بخلاف الحذف.

وكما تعلم عند الأصوليين دلالة الاقتضاء وهي الإضمار وعند المتقدمين منهم الاقتضاء والإضمار والحذف شيء واحد وهو ما يتوقف عليه صدق الكلام وصحته شرعاً أو عقلاً أو عادةً أو لغةً لكن ذهب البزدوي والسرخسي وكثير من المتأخرين من الحنفية إلى التفريق بين المقتضى والمحذوف، فالمقتضى عندهم ما أضمر لصحة الكلام شرعاً فقط، وأما بقية الأقسام فيجعلونها حذفا وهذا يظهر في الأمثلة المذكورة التي ذكرها الولاتي حيث كان التقدير فيها شرعياً [22].

كما يفرقون بأن المقتضى يصير مفيداً لمعناه وموجباً لما تناوله ولا يتغير ظاهر الكلام عن حاله وإعرابه عند التصريح به بل يبقى كما كان قبله كما قال البخاري في كشف الأسرار وهذا قريب مما سبق ذكره عند النحويين [23].

ويقول السرخسي : (المحذوف غير المقتضى ؛ لأن من عادة أهل اللسان حذف بعض الكلام للاختصار إذا كان فيما بقي منه دليل على المحذوف ، ثم ثبوت هذا المحذوف من هذا الوجه يكون لغة وثبوت المقتضى يكون شرعا لا لغة ، وعلامة الفرق بينهما أن المقتضى تبع يصح باعتباره المقتضي إذا صار كالمصرح به والمحذوف ليس بتبع بل عند التصريح به ينتقل الحكم إليه لا أن يثبت ما هو المنصوص ، ولا شك أن ما ينقل غير ما يصحح المنصوص) [24] والذين فرقوا بينهما أرادوا تقليص عموم المقتضى بحيث يكون المضمر بقدر ما تندفع به الضرورة شرعاً فقط .

وخلاصة كلامهم يعود إلى أن المحذوف أمرٌ لغويٌّ، والمضمر أمرُ شرعيٌّ.

– ومن الفروق التي ذكروها أن المقتضى لا يحتمل العموم ومن ثم لا يقبل التخصيص بخلاف المحذوف.

– ومن الفروق أن المحذوف دالٌ على معناه بأحد أقسام الدلالة وهي العبارة والإشارة والدلالة وليس كذلك المقتضى. [25]

1–الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن

إذا قلت: إنه من يأتينا نأته، وإنه أمة الله ذاهبة.

فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله. فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثل ما في إنه. [26]

وسوف نبين حال هذا في الإضمار وكيف هو. قال الشاعر، وهو حميد الأرقط:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم ... وليس كل النوى تلقى المساكين

فلو كان كل على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في كل، ولكنه انتصب على تلقى. ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن. لو قلت كانت زيدا الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحا.

ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء، العجير، سمعناه ممن يوثق بعربيته:

إذا مت كان الناس صنفان: شامت ... وآخر مثن بالذي كنت أصنع أضمر فيها. وقال بعضهم: كان أنت خير منه كأنه قال إنه أنت خير منه. ومثله: كاد تزيغ قلوب فريق منهم، وجاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم تزيغ، كما قلت: ما كان الطيب إلا المسك على إعمال ما كان الأمر الطيب إلا المسك، فجاز هذا إذ كان معناه ما الطيب إلا المسك. [27]

وقال هشام أخو ذى الرمة:

هي الشفاء لدائى لو ظفرت بها ... وليس منها شفاء الداء مبذول

ولا يجوز ذا في ما في لغة أهل الحجاز؛ لأنه لا يكون فيه إضمار.

ولا يجوز أن تقول: ما زيدا عبد الله إضمارا، وما زيدا أنا قاتلا، لأنه لا يستقيم كما لم يستقيم في كان وليس، أن تقدم ما يعمل فيه الآخر. فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية، كما قلت: أما زيدا فأنا ضارب. [28]

2–ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف

وذلك قولك: " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر "، و " المرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف ".

وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجرا فخنجر وإن كان شرا فشر. ومن العرب من يقول: إن خنجرا فخنجرا، وإن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا، كأنه قال: إن كان الذي عمل خيرا جزى خيرا، وإن كان شرا جزى شرا. وإن كان الذي قتل به خنجرا كان الذي يقتل به خنجرا [29].

والرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء. وإنما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه، لأنه يجزم كما يجزم، ولأنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر، فشبهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حالة، كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريبا منه. (30)

وإذا أضمرت فأن تضمر الناصب أحسن، لأنك إذا أضمرت الرافع أضمرت له أيضا خبرا، أو شيئا يكون في موضع خبره. فكلما كثر الإضمار كان أضعف. وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خير فخير، وإن خنجر فخنجر، كأنه قال: إن كان معه خنجر حيث قتل فالذي يقتل به خنجر، وإن كان في أعمالهم خير فالذي يجزون به خير. ويجوز أن تجعل إن كان خير على: إن وقع خير، كأنه قال: إن كان خير فالذي يجزون به خير(31).

وزعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت لهدبة بن خشرم:

فإن تك في أموالنا لا نضق بها ... ذراعا، وإن صبر فنصبر لصبر (32)

وأما المضمر المحدث عنه فعلامته: هو، وإن كان مؤنثا فعلامته: هي، وإن حدثت عن اثنين فعلامتهما: هما. وإن حدثت عن جميع فعلامتهم: هم، وإن كان الجميع جميع المؤنث فعلامته: هن. ولا يقع هو في موضع المضمر الذي في فعل، لو قلت فعل هو لم يجز إلا أن يكون صفة. ولا يجوز أن يكون هما في موضع الألف التي في ضربا، والألف التي في يضربان، لو قلت ضرب هما أو يضرب هما لم يجز. ولا يقع هم في موضع الواو التي في ضربوا، ولا الواو التي مع النون في يضربون. لو قلت ضرب هم أو يضرب هم لم يجز. وكذلك هي، لا تقع موضع الإضمار الذي في فعلت، لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة. ولا يقع هن في موضع النون التي في فعلن ويفعلن، لو قلت فعل هن لم يجز إلا أن يكون صفة، كما لم يجز ذلك في المذكر؛ فالمؤنث يجري مجرى المذكر. فأنا وأن ونحن، وأنتما وأنتم وأنتن، وهو وهي وهما وهم وهن (33).

واعلم أنه قبيح أن تقول: رأيت فيها إياك، ورأيت اليوم إياه؛ من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سوى إيا، وهو الكاف التي في رأيتك فيها، والهاء التي في رأيته اليوم، فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لم تكلموا بأياك، استغنوا بهذا عن إياك وإياه. ولو جاز هذا لجاز ضرب زيد إياك وإن فيها إياك، ولكنهم لما وجدوا إنك فيها وضربه زيد، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: إن فيها إياك، وضرب زيد إياك استغنوا به عن إيا. وأما: ما أتاني إلا أنت، وما رأيت إلا إياك، فإنه لا يدخل على هذا؛ (34)

3- إذا أظهر بعده الاسم

وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه: " لولا أنتم لكنا مؤمنين "؛ ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا. والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع. (35)

فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال كما كان للدن حال مع غدوة ليست مع غيرها، وكما أن لات إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة ليس، فإذا جاوزتها فليس لها عمل. ولا يستقيم أن قول وافق الرفع الجر في لولاي، كما وافق النصب الجر حين قلت: معك وضربك؛ لأنك إذا أضفت إلى نفسك اختلفا، وكان الجر مفارقا للنصب في غير الأسماء. ولا تقل: وافق الرفع النصب في عساني كما وافق النصب الجر في ضربك ومعك، لأنهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك كما ذكرت لك (36).

وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، جعلوا لولاي موافقة للجر، ونى موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه رديء لما ذكرت لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر. وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره. وربما وقع ذلك في كلامهم، وقد بين بعض ذلك وستراه فيما تستقبل إن شاء الله(37).

4-باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله

فمن ذلك قولك: لعبد الله مال، ثم تقول لك مال وله مال، فتفتح اللام، وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال إن هذا لعلى ولهذا أفضل منك، فأرادوا أن يميزوا بينهما، فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها، لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر. ألا تراهم قالوا: يا لبكر، حين نادوا؛ لأنهم قد علموا أن تلك اللام لا تدخل ها هنا [38].

وقد شبهوا به قولهم: أعطيتكموه، في قول من قال: أعطيتكم ذلك فيجزم، رده بالإضمار إلى أصله، كما رده بالألف واللام، حين قال: أعطيتكم اليوم، فشبهوا هذا بلك وله وإن كان ليس مثله، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله. وقد بينا ذلك فيما مضى، وستراه فيما بقى. وزعم يونس أنه يقول: أعطيتكمه وأعطيتكمها، كما يقول في المظهر. والأول أكثر وأعرف. [39]

5-التي هي علامة الإضمار، وحذفهما

فأما الثبات فقولك: ضربهو زيد، وعليها مال، ولديهو رجل. جاءت الهاء مع ما بعدها ههنا في المذكر كما جاءت وبعدها الألف في المؤنث، وذلك قولك: ضربها زيد، وعليها مال. فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن، لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو، تشبههما في المد، وهي أختهما، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا. وهو أحسن وأكثر. وذلك قولك: عليه يا فتى، ولديه فلان، ورأيت أباه قبل، وهذا أبوه كما ترى. وأحسن القراءتين: " ونزلناه تنزيلا "، و " إن تحمل عليه يلهث "، و " شروه بثمن بخس "، و " خذوه فغلوه ". والإتمام عربي. ولم يفعلوا هذا بذه هي ومن هي ونحوهما؛ وفرق بينهما، لأن هاء الإضمار أكثر استعمالا في الكلام؛ والهاء التي هي هاء الإضمار الياء التي بعدها أيضا مع هذا أضعف، لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ولا بمنزلته، وليست الياء في هي وحدها باسم كياء غلامي[40].

واعلم أنك لا تستبين الواو التي بعد الهاء ولا الياء في الوقف؛ ولكنهما محذوفتان، لأنهم لما كان من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل على حال، نحو ياء غلامي وضربني، إلا أن يحذف شيء ليس من أصل كلامهم كالتقاء الساكنين – ألزموا الحذف هذا الحرف الذي قد يحذف في الوصل. ولو ترك كان حسنا وكان على أصل كلامهم، فلم يكن فيه في الوقف إلا الحذف حيث كان في الوصل أضعف. وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار: إن شئت حذفت، وإن شئت أثبت. فإن حذفت أسكنت الميم [41].

فالإثبات: عليكمو، وأنتمو ذاهبون، ولديهمي مال، فأثبتوا كما تثبت الألف في التثنية إذا قلت: عليكما، وأنتما، ولديهما. الكلام وكانت أولى من غيرها حيث اضطررت إلى التحريك كما قلت في مذ اليوم فضممت ولم تكسر، لأن أصلها أن تكون النون معها وتضم. هكذا جرت في الكلام. وحذف قوم استخفافا فلما اضطروا إلى التحريك جاءوا بالأصل، وذلك نحو: كنتم اليوم، وفعلتم الخير، وعليهم المال. ومن قال عليهم، فالأصل عنده في الوصل عليهمي، جاء بالكسرة كما جاء ههنا بالضمة. وإن شئت قلت: لما كانت هذه الميم في علامة الإضمار جعلوا حركتها من الواو التي بعدها في الأصل، كما قالوا اخشوا القوم، حيث كانت علامة إضمار [42].

والتفسير الأول أجود، الذي فسر تفسير مذ اليوم. ألا ترى أنه لا يقول كنتم اليوم من يقول اخشوا الرجل. ولكن من فسر التفسير الآخر يقول: يشبه الشيء بالشيء في موضع واحد وإن لم يوافقه في جميع المواضع. ومن كان الأصل عنده عليهمي كسر، كما قال للمرأة: أخشى القوم [43].

6-باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار

واعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو؛ لأنها في الكلام كله هكذا؛ إلا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك. وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضا من أن يخرجوها على الأصل.

فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنها خفية كما أن الياء خفية؛ وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة؛ وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء. فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافا كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياء،

لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة. فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو: كلاب وعابد. وذلك قولك: مررت بهي قبل، ولديهي مال، ومررت بدارهي قبل [44].

وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديهو مال، ويقولون: " فخسفنا بهو. وبدارهو الأرض ".

فإن لحقت الهاء الميم في علامة الجمع كسرتها كراهية الضمة بعد الكسرة. ألا ترى، أنهما لا يلزمان حرفا أبدا. فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في الهاء. [45]

7-الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله وأين يجوز أن يبدل من الواو التي تلحقها الياء والعلة في ذلك

الأصل في هذا الضمير أن تتبع هاءه واو فالاسم الهاء وحدها والواو تلحقها لخفاء الهاء فإذا وقفت وقفت بالهاء وحدها لئلا يكون الواو بمنزلة الحروف الأصلية وذلك قولك رأيته وأعطيته إذا وقفت فإذا وصلت قلت أعطيتهو يا رجل وجاءني غلامهو فاعلم رأيت غلامهو يا فتى ومررت بغلامهو ومررت بهو و {فخسفنا بهو وبدارهو الأرض} وعليهو مال وهذه عصاهو يا فتى وهذا أخوهو فاعلم هذا الأصل في هذا كله فإن كان قبل هذه الهاء ياء / أو كسرة كان الأحسن أن تبدل من ضمتها كسرة – لاستثقالهم الضمة بعد الياء والكسرة – ومن الواو ياء وإن جئت بها على الأصل كما بدأنا به فعربي جيد فأما ما كانت قبلها كسرة فنحو مررت بهى يا فتى ونزلت في دارهى يا هذا ونحو ذلك وأما ما كان بالياء فإنما يصلح إذا كانت الياء ساكنة نحو نزلت عليهى يا فتى وذهبت إليهى يا رجلو إن شئت حذفت التي بعد الهاء لسكونها وسكون الياء لأن الهاء التي بينهما حاجز ليس بحصين فتقول نزلت عليه يا فتى وذهبت إليه فاعلم وكذلك تفعل بما كان مثله نحو قوله عز وجل ﴿ فألقى موسى عصاه ﴾ [46] لأن هذا يشبه بالتقاء الساكنين لخفاء الهاء فإن كانت الياء متحركة لم يكن ذلك لأن الحركة حاجزة بينهما تقول رأيت قاضيهو يا فتى وكلمت غازيهو فاعلم فإن كانت هذه الهاء لمؤنث لزمتها الألف والفتحة للفصل بين المؤنث والمذكر وجري ذلك في الوقف مجراه في الوصل لخفة الفتحة والألف كما أنك تقول رأيت زيدا في النصب وتقف في الرفع والخفض بغير واو ولا ياء وذلك قولك رأيتها وضربتها وهذا غازيها ورأيت قاضيها [47].

8- باب إضمار جمع المذكر

اعلم أن حد الإضمار أن يكون كافا وميما وواوا إذا كان المخاطبون مذكرين فتقول ضربتكمو يا قوم ورأيتكمو المنطلقين وإنما كانت الواو لهذا لازمة لأن التثنية رأيتكما وإذا لزمت التثنية الألف لزمت الجمع الواو كقولك مسلمان ومسلمون ولكنك تحذف إن شئت هذه الواو استخفافا / فتقول رأيتكم وضربتكم وإنما كان ذلك لأن التثنية تلزمها الألف فلا يكون ها هنا التباس فإن قال قائل فلم لم تحذف الألف من الاثنين وتبقى الواو في الجمع قيل لما تقدم ذكره من خفة الفتحة والألف ألا ترى أنك تقول في المؤنث مررت بها فلا تقف إلا بالألف وفي وقف المذكر مررت به ورأيته بغير ياء ولا واو كما وصفت لك في قولك مررت بزيد ورأيت زيدا فإن قال قائل فما بالكم إذا قلتم رأيتكم حذفتم الواو ولم تثبتوا الحركة قيل لأن الضمة في الاستثقال مع هذا كالواو وإنما بقيت الحركة في الواحد في قوله ﴿ منه آيات محكمات﴾[48] و ﴿عليه ما حمل﴾[49] لأن ما قبل الهاء ساكن فلم يجز إسكانها فيلتقي ساكنان. [50]

أن علامة الإضمار قد ترد أشياء إلى أصولها، فمن ذلك قولك: لعبد الله مال ثم تقول: لك، وله إنما كسرت مع الظاهر في قولك: لزيد مال كيلا يلتبس بلام الابتداء، إذا قلت: لهذا أفضل منك ألا تراهم قالوا: يا لبكر حين أمنوا الالتباس فمن ذلك: أعطيتكموه في قول من قال: أعطيتكم ذاك فأسكن ردوه بالإضمار إلى أصله، كما ردوا بالألف واللام حين قالوا: أعطيتموا اليوم فكان الذين وقفوا بإسكان الميم كرهوا الوقف على الواو، يقرب من المعرفة إذا أردت المعرفة، وكان على لفظه فنحو قولك: حسبت زيدا هو خيرا منك وكان زيد هو خيرا منك وتقول: إن زيدا هو الظريف فيكون فصل، وإن زيدا هو الظريف، وتقول: إن كان زيد لهو الظريف وإن كنا لنحن، هي "نا" في كنا، ولو قلت: كان زيد أنت خيرا منه، لم يجز أن تجعل "أنت" فصلا، لأن أنت غير زيد فإن قلت: كنت أنت خيرا من زيد، جاز أن يكون فصلا وأن يكون تأكيدا فجميع هذه لمسائل الاسم فيها معرفة والخبر معرفة، أو قريب منها، مما لا يجوز أن يدخل عليه الألف واللام، ولو قلت: ما أظن أحدا هو خير منك لم يجز أن تجعل "هو" فصلا لأن واحدا نكرة ولكن تقول: ما أظن أحدا هو خير منك، فجعل: هو مبتدأ و"خير منك" خبره، وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد، وقال الفراء: أدخلوا العماد ليفرقوا بين

الفعل والنعت؛ لأنك لو قلت: زيد العاقل لأشبه النعت، فإذا قلت: زيد هو العاقل قطعت "هو" عن توهم النعت، فهذا الذي يسميه البصريون فصلا ويسميه الكوفيون عمادا، وهو ملغى من الإعراب، فلا يؤكد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما. (51)

ويقول سيبويه: (وأنا أرى أنه يجوز: "غلام هند ضربت" وباب جوازه أنك أضمرت "هندا" لذكرك إياها، وكان التقدير: غلام هند "ضربت هند" فلم تحتج إلى إظهارها لتقدم ذكرها، وكان الوجه "غلامها ضربت هند" ويجوز الإظهار على قولك: "ضرب أبا زيد زيد" ولو قلت: "أباه" كان أحسن فإنما أضمرتها في موضع ذكرها الظاهر، ولكن لا يجوز بوجه من الوجوه: "زيدا ضرب" إذا جعلت ضمير زيد ناصبا لظاهره لعلتين: إحداهما: أن فعله لا يتعدى إليه في هذا الباب، لا تقول: "زيد ضربه" إذا رددت الضمير إلى "زيد"، ولا تقول: ضربتني إذا كنت الفاعل والمفعول وقد بين هذا، والعلة الأخرى: ما تقدم ذكره من أن المفعول الذي فضلة يصير لازما؛ لأن الفاعل الذي لا بد منه معلق به؛ ولهذا لم يجز: زيدا ظن منطلقا، إذا أضمرت "زيدا" في "ظن" وإن كان فعله في هذا الباب يتعدى إليه نحو: "ظننتني أخاك" ولكن لم يتعد المضمر إلى الظاهر لما ذكرت لك، وأما "غلام هند ضربت" فجاز، لأن هندا غير الغلام وإن كانت بالإضافة قد صارت من تمامه، ألا ترى أنك تقول: "غلام هند ضربها" ولا تقول: "زيد ضربه "فهذا بين جدا واختلفوا في: "ضربني وضربت زيدا"، فرواه سيبويه وذكر أنهم أضمروا الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير، وزعم الفراء أنه لا يجيز نصب "زيد" وأجاز الكسائي على أن "ضرب" لا شيء فيها وحذف "زيدا" وقال بعض علمائنا "رحمه الله": والذي قال الفراء، لولا السماع لكان قياسا. وأما "عبد الله زيد ضارب أباه" فالبصريون يجيزون: "أباه عبد الله زيد ضارب"، وغيرهم لا يجيزها وهو عندي قبيح؛ لبعد العامل من الذي عمل فيه. وطعامك زيد يأكل أبوه، لا يجيزها الفراء ولا يجيز: "آكل" أيضا ويجيزها الكسائي إذا قال: "طعامك زيد آكل أبوه" لأن زيدا ارتفع عنده "بآكل" فأجاز تقديم الطعام، ولما كان يرتفع بما عاد عليه من الذكر لم يجزه، وقال الفراء: هو في الدائم غير جائز؛ لأنه لا يخلو من أن أقدره تقدير الأفعال، فيكون بمنزلة الماضي والمستقبل إذا قدره تقدير الأسماء، فلا يجوز أن أقدم مفعول الأسماء، ولكني أجيزه في الصفات ويعني بالصفات "الظروف"5. وهذه المسألة لم يقدم فيها مضمر على ظاهر، والمضمر في موضعه إلا أن "أبوه" فاعل "يأكل" وطعامك مفعول، وقد بعد ما بينهما، وفرقت بين الفاعل والمفعول [به] "بزيد" وليس له في الفعل نصيب، ولكن يجوز أن تقوله من حيث قلت: "طعامك زيد يأكل" فالفاعل مضمر فقام "أبوه" مقام ذلك المضمر) (52).

ثالثا، إشكاليات حول الاضمار والاظهار

الإظهار والإضمار أمر يتعلق بالأسماء، والأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة، وأنه إذا ذُكر الاسم ثانياً أن يُذكر مضمراً؛ للاستغناء عنه بالظاهر السابق. فأنت تقول: كان الجو لطيفاً، إنه لم يكن حاراً ولا بارداً. فأضمرت (الاسم) في قولك: (إنه)؛ لأنه ليس من السائغ لغة، أن تعيده ثانية، فتقول: إن الجو...هذا هو الأصل في الكلام، غير أن هذا الأصل قد يأتي في سياق الكلام ما يستدعي الخروج عنه، فيعاد الاسم ظاهراً، وكان حقه أن يكون مضمراً، والمثال عليه في كلامهم قول عدي بن زيد:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

فقد كرر (الموت) في البيت ثلاثاً؛ تهويلاً لأمره، وتعظيماً لشأنه. وهذا يفيد أن الخروج عن هذا الأصل لا بد أن يكون لفائدة، تتحقق بذكر الاسم ثانية، وما لا يُلحظ فيه فائدة، يكون تكرار الاسم مما يعاب في أصول الكلام. (53)

1-ما يعرض من الإضمار والإظهار:

أن الكلام يجيء على ثلاثة أضرب: ظاهر لا يحسن إضماره، ومضمر مستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره.

الأول: الذي لا يحسن إضماره: ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة، لو قلت: زيدا، وأنت تريد: "كلم زيدا" فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على "كلم" ولم يكن إنسان مستعدا للكلام لم يجز، وكذلك غيره من جميع الأفعال. (54)

الثاني: المضمر المستعمل إظهاره: هذا الباب إنما يجوز إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بما تضمره، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو أن يكون الرجل في حال ضرب فتقول: زيدا ورأسه وما أشبه ذلك تريد: اضرب رأسه، وتقول في النهي: الأسد

الأسد، نهيته أن يقرب الأسد، وهذا الإضمار أجمع في الأمر والنهي، وإنما يجوز مع المخاطب ولا يجوز مع الغائب، ولا يجوز إضمار حرف الجر، ومن ذلك أن ترى رجلا يسدد سهما فتقول: "القرطاس والله" أي: يصيب القرطاس، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلا أو أخبرت عنه بفعل فقلت: "القرطاس والله" أي: أصاب القرطاس، وجاز أن تضمر الفعل للغائب؛ لأنه غير مأمور ولا منهي، وإنما الكلام خبر فلا لبس فيه كما يقع في الأمر، وقالوا: "الناس مجزيون بأعمالهم" إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، يراد إن كان خيرا. (55)

ومن العرب من يقول: "إن خيرا فخيرا" كأنه قال: "إن كان ما فعل خيرا جزي خيرا" والرفع في الآخر أكثر؛ لأن ما بعد الفاء حقه الاستئناف ويجوز: "إن خير فخير" على أن تضمر "كان" التي لها خبر وتضمر خبرها، وإن شئت أضمرت "كان" التي بمعنى "وقع" ومثل ذلك: قد مررت برجل إن طويلا وإن قصيرا، ولا يجوز في هذا إلا النصب، وزعم يونس: أن من العرب من يقول: "إن لا صالح فطالح"، على: إن لا أكن مررت بصالح فطالح وقال سيبويه: هذا ضعيف قبيح، قال: ولا يجوز أن تقول: عبد الله المقتول وأنت تريد "كن عبد الله" لأنه ليس فعلا يصل من الشيء إلى الشيء ومن ذلك: "أو فرقا خيرا من حب" ولو رفع جاز، كأنه قال: "أو امرئ فرق"، وألا طعام ولو تمرا أي: "ولو كان الطعام تمرا" ويجوز: "ولو تمر" أي: ولو كان تمر، ومن هذا الباب: "خير مقدم" أي: قدمت، وإن شئت قلت: "خير مقدم" فجميع ما يرفع إنما تضمر في نفسك ما تظهر، وجميع ما ينصب إنما تضمر في نفسك غير ما تظهر [فافهم هذا، فإن عليه يجري هذا الباب، ألا ترى أنك إذا قلت: خير مقدم فالمعنى: قدمت، فقدمت فعل، وخير مقدم اسم، والاسم غير الفعل فانتصب بالفعل، فإذا رفعت فكأنك قلت: قدومك خير مقدم] فإنما تضمر، قدومك خير مقدم، فقدومك "هو خير مقدم"، وخبر المبتدأ هو المبتدأ وإذا قلت: "خير مقدم" فالذي أضمرت "قدمت" وهو فعل وفاعل، والفعل والفاعل غير المفعول، فافهم هذا فإن عليه يجري هذا الباب، ومن هذا الباب قولهم: "ضربت وضربني زيد" تريد: "ضربت زيدا وضربني" إلا أن هذا الباب أضمرت ما عمل فيه الفعل، وذلك أضمرت الفعل نفسه، وكذلك كل فعلين يعطف أحدهما على الآخر فيكون الفاعل فيهما هو المفعول، فلك أن تضمره مع الفعل وتعمل المجاور له، فتقول على هذا: متى ظننت أو قلت: زيد منطلق؛ لأن ما بعد القول محكي، وتقول: "متى قلت أو ظننت زيدا منطلقا" فإذا قلت: "ضربني وضربت زيدا" ثنيت فقلت: "ضرباني وضربت الزيدين" فأضمرت قبل الذكر؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، ولولا أن هذا مسموع من العرب لم يجز، وإنما حسن هذا لأنك إذا قلت: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا، فالتأويل: تضاربنا، فكل واحد فاعل مفعول في المعنى فسومح في اللفظ لذلك. ومن ذلك: "ما منهم يقوم" فحذف المبتدأ، كأنه قال: "أحد منهم يقوم" ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ فصبر جميل﴾ (56)، أي: "أمري صبر جميل". (57)

الثالث: المضمر المتروك إظهاره: المستولي على هذا الباب الأمر وما جرى مجراه، وقد يجوز فيه غيره، فمن ذلك ما جرى على الأمر والتحذير، نحو قولهم: "إياك" إذا حذرته، والمعنى: "باعد إياك" ولكن لا يجوز إظهاره، وإياك والأسد وإياك الشر، كأنه قال: إياي لأتقين وإياك فاتقين، فصارت "إياك" بدلا من اللفظ بالفعل، ومن ذلك: "رأسه والحائط، وشأنك والحج، وامرأ ونفسه" فجميع هذا المعطوف إنما يكون بمنزلة "إياك" لا يظهر فيه الفعل ما دام معطوفا، فإن أفردت جاز الإظهار والواو ههنا بمعنى "مع". ومما جعل بدلا من الفعل: "الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربا ضربا" انتصب على "الزم" ولكنهم حذفوا لأنه صار بمعنى "افعل" ودخول "الزم" على "افعل" محال، وتقول: "إياك أنت نفسك أن تفعل" ونفسك إن وصفت المضمر الفاعل رفعت [وإن أضفت إياك نصبت وذلك] لأن "إياك" بدل من فعل وذلك الفعل لا بد له من ضمير الفاعل المأمور وإن وصفت "إياك" نصبت وتقول: "إياك أنت وزيد، وزيدا" بحسب ما تقدر، ولا يجوز: "إياك زيدا" بغير واو، وكذلك: "إياك أن تفعل" إن أردت: "إياك والفعل" وإن أردت: إياك أعظ مخافة أن تفعل، جاز. وزعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز: إياك إياك المراء فإنه ... إلى الشر دعاء وللخير زاجر، كأنه قال: "إياك" ثم أضمر بعد "إياك" فعلا آخر، فقال: اتق المراء. (58)

وقال الخليل: (لو أن رجلا قال: إياك نفسك لم أعنفه، يريد أن "الكاف" اسم وموضعها خفض) (59)، قال سيبويه: (وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: "إذا بلغ الستين فإياه وإيا الشواب") (60)، ومن ذلك: "ما شأنك وزيدا" كأنه قال: "وما شأنك

وملابسة زيدا"، وإنما فعلوا ذلك فرارا من العطف على المضمر المخفوض وحكوا: ما أنت وزيدا، وما شأن عبد الله وزيدا كأنه قال ما كان. فأما: ويله وأخاه فانتصب بالفعل الذي نصب ويله، كأنك قلت: ألزمه الله ويله. وإن قلت: ويل له وأخاه نصبت؛ لأن فيه ذلك المعنى، ومن ذلك: سقيا ورعيا وخيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا وأفة وتفة [له] وبعدا وسحقا وتعسا وتبا وبهرا، وجميع هذا بدل من الفعل كأنه قال: سقاك الله ورعاك، وأما ذكرهم "لك" بعد "سقيا" فليبينوا المعنى بالدعاء وليس بمبني على الأول، ومنه: "تربا" و"جندلا" أي: ألزمك الله وقالوا: فاها لفيك يريدون: الداهية، ومنه هنيئا مريا ومنها ويلك ووبحك ووبسك ووبيك وعولك لا يتكلم به مفردا ولا يكون إلا بعد "ويلك". ومن ذلك سبحان الله ومعاذ الله وريحانه، وعمرك الله إلا فعلت، وقعدك الله إلا فعلت بمنزلة: نشدتك الله، وزعم الخليل: أنه تمثيل لا يتكلم به، ومنه قولهم: كرما وصلفا وفيه معنى التعجب كأنه قال: "ألزمك الله" وصار بدلا من أكرم به وأصلف به، ومنه: لبيك وسعديك وحنانيك وهذا مثنى، وجميع ذا الباب إنما يعرف بالسماع ولا يقاس، وفيما ذكرنا ما يدلك على الشيء المحذوف إذا سمعته، ومن ذلك قولهم: "مررت به فإذا له صوت صوت حمار" لأن معنى "له صوت" هو يصوت، فصار له صوت بدلا منه، ومن هذا: "أزيدا ضربته" تريد: أضربت زيدا ضربته فاستغنى "بضربته" وأضمر فعل يلي حرف الاستفهام، وكذلك يحسن في كل موضع هو بالفعل أولى، كالأمر والنهي والجزاء، تقول: "زيدا اضربه" وعمرا لا يقطع الله يده، وبكرا لا تضربه، وإن زيدا تره تضربه، وكذلك إذا عطفت جملة على جملة فكانت الجملة الأولى فيها الاسم مبني على الفعل، كان الأحسن في الجملة الثانية أن تشاكل الأولى، وذلك نحو: "ضربت زيدا وعمرا كلمته" والتقدير: ضربت زيدا وكلمت عمرا فأضمرت فعلا يفسره "كلمته" وكذلك إن اتصل الفعل بشيء من سبب الأول تقول: "لقيت زيدا وعمرا ضربت أباه" كأنك قلت: "لقيت زيدا وأهنت عمرا وضربت أباه" فتضمر ما يليق بما ظهر، فإن كان في الكلام الأول المعطوف عليه جملتان متداخلتان كنت بالخيار، وذلك نحو قولك: "زيد ضربته وعمرو كلمته" إن عطفت على الجملة الأولى التي هي [الابتداء والخبر رفعت وإن عطفت على الثانية] التي هي فعل وفاعل وذلك قولك: ضربته، نصبت، ومن ذلك قولهم: أما سمينا فسمين، وأما عالما فعالم، ومنه قولهم: "لك الشاء شاة بدرهم" ومنه قولهم: "هذا ولا زعماتك" أي: لا أتوهم [زعماتك] وكليهما وتمرا. ومن العرب من يقول: "كلاهما وتمرا" كأنه قال "كلاهما لي ثابتان، وزدني تمرا" ومن ذلك: " ﴿ انتهوا خيرا لكم﴾ [61]، ووراءك أوسع لك، وحسبك خيرا لك" لأنك تخرجه من أمر وتدخله في آخر ولا يجوز ينتهي خيرا لي؛ لأنك إذا نهيته فأنت ترجيه إلى أمر، وإذا أخبرت فلست تريد شيئا من ذلك، ومن ذلك: "أخذته فصاعدا وبدرهم فزائدا". أخبرت بأدنى الثمن، فجعلته أولا، ثم قررت شيئا بعد شيء لأثمان شتى، ولا يجوز دخول الواو هنا، ويجوز دخول "ثم" ومما انتصب على الفعل المتروك إظهاره المنادى في قولك: "يا عبد الله"[62]

قال سيبويه: (ومما يدلك على أنه انتصب على الفعل قولك: "يا إياك" إنما قلت: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا، وذكر أما أنت منطلقا انطلقت معك فقال: إنها "إن" ضمت إليها "ما" وجعلت عوضا من اللفظ بالفعل، تريد: إن كنت منطلقا، قال: ومثل ذلك: "إما لا" كأنه قال: "افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره"، وإنما هي "لا" أميلت في هذا الموضع؛ لأنها جعلت مع ما قبلها كالشيء الواحد، فصارت كأنها ألف رابعة، فأميلت لذاك، ومن ذلك: مرحبا وأهلا، زعم الخليل أنه بدل من: رحبت بلادك، ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمر هو ما يظهر) [63].

ويقسم سيبويه الفعل من حيث الإظهار والإضمار أو من حيث الذكر والحذف إلى ثلاثة أقسام:

الأول: فعل مظهر لا يحسن إضماره.

الثاني: فعل مضمر لكن يجوز إظهاره "فعل مضمر مستعمل إظهاره".

الثالث: فعل مضمر وجوبا أو كما سماه سيبويه مضمر متروك إظهاره.

أما الفعل الذي يظهر ولا يجوز إضماره أو لا يحسن إضماره بعبارة سيبويه فهو الفعل الذي لا يدل عليه دليل إذا حذفته كما تقول: ل"رجل لم يكن من ذكر ضرب ولم يخطُر، ببالِه، فتقول: زيداً. فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيدا، وتقول له: قد ضربت

زيدا" [64] وكذلك لا يجوز إضمار الفعل مع بعض الأدوات التي من شأنها الدخول على الأفعال و"يقبح أن يعُرىَّ من الفعل نحو: أن وقد وما أشبه ذلك" [65]

أما الفعل المضمر ويحسن أظهاره أو "إظهاره مستعمل" فهو الذي يدل عليه دليل مثلت قأونل لرجل في ذكر ضرب :ٍ زيداً، تريد: اضرب زيدا، وكذلك "لو قلت: نفسكَ أو راسكَ، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزاً، نحو قولك: اتق رأسك، واحفظ نفسك، واتق الجدار" [66] ومما ينتصب أيضاً على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قول العرب: حدثّ فلان بكذا وكذا، فتقول: صادقا " والله"، أو أنشدك شعراً، فتقول: صادقا "والله"، أي: قاله صادقاً، لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا" [67]

كذلك يجوز في قولك: " انته يا فلا، أمراً قاصداً، فإنما قلت: انته وأت أمراً قاصداً، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل" [68]، كذلك قولك إذا رأيت رجلاً متوهجا و جِهة الحاجّ، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مكة وربَ الكعبةِ [69] أما الفعل المضمر المتروك إظهاره، فهذا كثير وإنما حذفوا الفعل منه لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلا من اللفظ بالفعل، أو لأن هذه الكلمات صارت بمنزلة المثل، أو لأنك أردت أن ت خُرج المخاطب من أمر وتدخله في آخر، أو باب النداء، يا عبد الله، فصارت (يا) بدلا من الفعل [70].

ان النحاة والبلاغيين يفرقون بين الحذف والاضمار، اذ ذكر الزركشي (ان الاضمار عندهم يطلق على ما يبقى له اثر في اللفظ، والحذف يطلق على ما لا يبقى له اثر في اللفظ. ولكن الكثير من النحاة واللغويين يخلطون بين الحذف والاضمار فيضعون الحذف موضع الاضمار، او العكس، وذلك من اجل التقريب على المبتدئين والتعليم الناشئين) [71].

فرق بعض النحويين بين الحذف والاضمار فقالوا ان الفاعل يضمر ولا يحذف، فالمضمر هو ما لا بد منه والمحذوف ما قد يستغنى عنه. هذا انتصب بفعل مضمر ولا يجوز اظهاره، والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام الا به وهو الناصب، فلا يوجد منصوف بدون ناصب، واذا كان المضمر بالاسماء، والمحذوف بالافعال ولا يقع الحذف الا في الأفعال، او الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في (الذي ضربتُ زيد) ان المفعول محذوف تقديره ضربته.

فالحذف هو اسقاط الشيء لفظا ومعنى، والاضمار اسقاط الشيء لفظا لا معنى، ويليق الاضمار في الكلام حتى يعود اليه ولا يضمر شيء لم يجري ذكره [72].

وعبد القاهر الجرجاني (ت 774 هـ) يستخدم مصطلح الاضمار للفعل والاسم في سياق واحد دونما تفرقة بينهما، اذ قال: (وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون) [73]

والأصل في الأسماء أن تكون ظاهرةً، والأصل في المسند اليه المتحدث عنه كذلك، فإذا ذكر ثانيةً ذكر مضمرا، لأنه أوجز، وللاستغناء عن إظهاره بالظاهر السابق، لكن المتكلم قد يؤثر الإظهار في موضع الإضمار. ولخروج المتكلم على خلاف الأصل أسباب [74]

وقد تراوح درس هذا الفن بين كتب البلاغة والنحو لارتباطه ارتباطا وثيقاً بكلا العِلمين إذ درس البلاغيون هذا الفن موضحين الآلية التي يكون عليها فقالوا بما معناه: يوضع الاسم المظهر مقام المضمر، وهذا يعمد إليه لفائدة، وهي تعظيم أن الأمر الذي أُظهر عنده الاسم المضمر أولا وقال الفراء في قول الشاعر: الطويل

متى تأتِ زيداً قاعداً عن حوضه لتهدم ظلماً حوض زيدٍ تقارعُ

"فذكر لفظة زيدٍ مرتين ولم يَكْنِ عنه في الثانية، والكناية وجه الكلام" [75] فهو يستحسن الإضمار تجنباً للتكرار.

وقد ذكر السكاكي (ت 626 هـ) فائدة هذا الفن فقال: (يوضع المظهر موضع المضمر إذا أريد تمكين نفسه زيادة تمكين) [76] وذكر ابن الأثير (ت 637) أن (هذا إنما يعمد إليه لفائدة، وهي تعظيم أن الأمر الذي أظهر عنده الاسم المضمر أولاً). [77]

وضع علماء العربية قواعد ضبطوا من خلالها أصول البيان، ووزنوا على وفقها أسلوب الكلام، وقرروا أن الخروج عن هذه القواعد لا ينبغي أن يكون إلا لداع يستدعي هذا الخروج. ومن القواعد التي قرروها: أن الاسم إذا ذُكر أولاً، فلا يعاد ثانية، وإنما يُذكر

مضمراً، غير أنهم سوغوا إعادة الاسم الظاهر ثانية لمعنى ما، وعبروا عن هذا الأسلوب بقولهم: وضع الظاهر موضع المضمر، أو إظهار ما حقه الإضمار. فما هو هذا الأسلوب، وما هي أمثلته من القرآن الكريم.

رابعا، بعض الشواهد على الاضمار والاظهار في سورة البقرة.

1-وضع المضمر مكان المظهر:

لا غرابة إذا علمنا أن " للإضمار سر جمالي يشير الى معاني الفخامة والشهرة حتى ليغني عن التصريح" [78]

ويأتي وضع المضمر مكان المظهر لأسباب منها:

1-التفخيم والتعظيم

2-زيادة التوكيد في المعنى.

ويوضع المظهر مكان المضمر لأسباب منها :

التفخيم والتعظيم، الإهانة والتحقير، تربية المهابة، زيادة التقبيح والتشنيع، ابراز العلة والتهويل، وغيرها. [79]

ذكرنا أن الأصل في الاسم أن لا يعاد ذكره ثانية، إلا إذا كان هناك غرض وفائدة في هذه الإعادة، فيُعدل عن هذا الأصل. وقد ذكر أهل العلم بالعربية أسباباً تستدعي هذا العدول، نذكر أهمها مع التمثيل لها من القرآن الكريم :

﴿ فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا رجزا من السماء بما كانوا يفسقون ﴾ [80]

التنبيه على علة الحكم، من ذلك قوله سبحانه ﴿ فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا رجزا من السماء ﴾ [81]، فلم يقل: (عليهم)؛ لأنه ليس في (الضمير) ما في قوله ﴿ الذين ظلموا ﴾[82] من ذِكْر (الظلم) المستحَقِّ به العذاب. ونظيره قوله تعالى : ﴿فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين﴾ [83]، الأصل: (فلعنة الله عليهم)، لكن أظهر الاسم؛ للدلالة على أن اللعنة لحقتهم لكفرهم .

﴿ ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله إن الله واسع عليم﴾[84]

إن على هذا التأويل لا بد أيضا من ضرب تقييد وهو أن يقال: فأينما تولوا من الجهات المأمور بها: فثم وجه الله إلا أن هذا الإضمار لا بد منه على كل حال، لأنه من المحال أن يقول تعالى: فأينما تولوا بحسب ميل أنفسكم فثم وجه الله بل لا بد من الإضمار، وإذا كان كذلك فقد زالت طريقة التخيير ونظيره: إذا أقبل أحدنا على ولده وقد أمره بأمور كثيرة مترتبة فقال له: كيف تصرفت فقد اتبعت رضائي، فإنه يحمل ذلك على ما أمره على الوجه الذي أمره من تضييق أو تخيير، ولا يحمل ذلك على التخيير المطلق فكذا هاهنا. [85]

﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغيا أن ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده فباؤ بغضب على غضب وللكافرين عذاب مهين ﴾ [86]

أن «نعم وبئس» أصلان للصلاح والرداءة ويكون فاعلهما اسما يستغرق الجنس إما مظهرا وإما مضمرا، والمظهر على وجهين، الأول: نحو قولك، نعم الرجل زيد لا تريد رجلا دون الرجل وإنما تقصد الرجل على الإطلاق. والثاني: نحو قولك نعم غلام الرجل زيد، فكأنه قد أتى به في القوم، وأما المضمر فكقولك: نعم رجلا زيد، الأصل: نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك ذكر الأول لأن النكرة المنصوبة تدل عليه/ ورجلا نصب على التمييز [87].

﴿ ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين ﴾ [88]

الضمير في بها إلى أي شيء يعود، أنه عائد إلى الملة في قوله: ﴿ ومن يرغب عن ملة إبراهيم﴾ [89]، قال القاضي وهذا القول أولى من الأول من وجهين. الأول: أن ذلك غير مصرح به ورد الإضمار إلى المصرح بذكره إذا أمكن أولى من رده إلى المدلول والمفهوم. الثاني: أن الملة أجمع من تلك الكلمة ومعلوم أنه ما وصى ولده إلا بما يجمع فيهم الفلاح والفوز بالآخرة، والشهادة وحدها لا تقتضي ذلك. [90]

وقد ذكر الزركشي أن وَضْع الظاهر موضع المضمر حقه أن يكون في الجملة الواحدة، نحو﴿الحاقة *ما الحاقة﴾ [91]، فأما إذا وقع في جملتين فأمره سهل، وهو أفصح من وقوعه في الجملة الواحدة؛ لأن الكلام جملتان؛ فحَسُنَ فيها ما لا يَحْسُن في الجملة الواحدة. وأما مثاله في الجملتين، فقوله تعالى ﴿ واتقوا الله ويعلمكم الله﴾[92].

قوله تعالى: ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ﴾ [93] فههنا الإضمار قبل الذكر غير حاصل في الصورة، لكنه حاصل في المعنى، لأن الفاعل مقدم في المعنى، ومتى صرح بتقديمه لزم الإضمار قبل الذكر. [94]

﴿ وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ﴾ [95]

قوله: وإلهكم إله واحد معناه أنه واحد في الإلهية، أن جماعة من النحويين قالوا: الكلام فيه حذف وإضمار والتقدير: لا إله لنا، أو لا إله في الوجود إلا الله، واعلم أن هذا الكلام غير مطابق للتوحيد الحق وذلك لأنك لو قلت: التقدير أنه لا إله لنا إلا الله، لكان هذا توحيدا لإلهنا لا توحيد للإله المطلق، فحينئذ لا يبقى بين قوله: وإلهكم إله واحد وبين قوله: لا إله إلا هو فرق، فيكون ذلك تكرارا محضا، وأنه غير جائز، وأما لو قلنا: التقدير لا إله في الوجود، فذلك الإشكال زائل، إلا أنه يعود الإشكال من وجه آخر، وذلك لأنك إذا قلنا: لا إله في الوجود لا إله إلا هو كان هذا نفيا لوجود الإله الثاني، أما لو لم يضمر هذا الإضمار كان قولك: لا إله إلا الله نفيا لماهية الإله الثاني، ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام على ظاهره، والإعراض عن هذا الإضمار أولى، فإن قيل: نفي الماهية كيف يعقل؟ فإنك إذا قلت السواد ليس بسواد، كان ذلك حكما بأن السواد ليس بسواد، وهو غير معقول، أما إذا قلت: السواد ليس بموجود، فهذا معقول منتظم مستقيم، قلنا: بنفي الماهية أمر لا بد منه، فإنك إذا قلت: السواد ليس بموجود، فقد نفيت الوجود، والوجود من حيث هو وجود ماهية، فإذا نفيته فقد نفيت هذه الماهية المسماة بالوجود، فإذا عقل نفي هذه الماهية من حيث هي هي، فلم لا يعقل نفي تلك الماهية أيضا، فإذا عقل ذلك صح إجراء قولنا: لا إله إلا الله على ظاهره، من غير حاجة إلى الإضمار، فإن قلت: إنا إذا قلنا السواد ليس بموجود، فما نفيت الماهية وما نفيت الوجود، ولكن نفيت موصوفية الماهية بالوجود، قلت: فموصوفية الماهية بالوجود، هل هي أمر منفصل ن الماهية وعن الوجود أم لا، فإن كانت منفصلة عنهما كان نفيها نفيا لتلك الماهية، فالماهية من حيث هي هي أمكن نفيها، وحينئذ يعود التقريب المذكور، وإن لم تكن تلك الموصوفية أمرا منفصلا عنها استحال توجيه النفي إليها إلا بتوجيه النفي، إما إلى الماهية وإما إلى الوجود، وحينئذ يعود التقريب المذكور فثبت أن قولنا، لا إله إلا هو حق وصدق من غير حاجة إلى الإضمار البتة. [96]

فيما يتعلق بهذه الكلمة أن تصور النفي متأخر عن تصور الإثبات، فإنك ما لم تتصور الوجود أولا، استحال أن تتصور العدم، فإنك لا تتصور من العدم إلا ارتفاع الوجود. فتصور الوجود غني عن تصور العدم، وتصور العدم مسبوق بتصور الوجود، فإن كان الأمر كذلك فما السبب في قلب هذه القضية في هذه الكلمة حتى قدمنا النفي وأخرنا الإثبات. أن الأمر في العقل على ما ذكرت، إلا أن تقديم النفي على الإثبات كان لغرض إثبات التوحيد ونفي الشركاء والأنداد. وفي كلمة هو اعلم أن المباحث اللفظية المتعلقة بهو قد تقدمت في بسم الله الرحمن الرحيم أما الأسرار المعنوية فنقول، اعلم أن الألفاظ على نوعين: مظهرة ومضمرة: أما المظهرة فهي الألفاظ الدالة على الماهيات المخصوصة من حيث هي هي، كالسواد، والبياض، والحجر، والإنسان، وأما المضمرات فهي الألفاظ الدالة على شيء ما، هو المتكلم، والمخاطب، والغائب، من غير دلالة على ماهية ذلك المعين، وهي ثلاثة: أنا، وأنت، وهو، وأعرفها أنا، ثم أنت، ثم هو، والدليل على صحة هذا الترتيب أن تصوري لنفسي من حيث أني أنا مما لا يتطرق إليه الاشتباه، فإنه من المستحيل أن أصير مشتبها بغيري، أو يشتبه بي غيري، بخلاف أنت، فإنك قد تشتبه بغيرك، وغيرك يشتبه بك في عقلي وظني، وأيضا فأنت أعرف من هو، فالحاصل أن أشد المضمرات عرفانا أنا وأشدها بعدا عن العرفان. [97]

﴿ وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام

ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام واتقوا الله واعلموا أن الله شديد العقاب ﴾ [98]

وقوله تعالى: ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ [99] أي فافعلوا الصيام تاما إلى الليل، وحمل اللفظ على هذا أولى من قول من قال: المراد فاشرعوا في الصيام ثم أتموه، لأن على هذا التقدير يحتاج إلى الإضمار، وعلى التقدير الذي ذكرناه لا يحتاج إليه فثبت أن قوله: وأتموا الحج يحتمل أن يكون المراد منه الإتيان به على نعت الكمال والتمام فوجب حمله عليه، أقصى ما في الباب أنه يحتمل أيضا أن يكون المراد منه أنكم إذا شرعتم فيه فأتموه، إلا أن حمل اللفظ على الوجه الأول أولى، ويدل عليه وجوه الأول: أن/ حمل الآية على الوجه الثاني يقتضي أن يكون هذا الأمر مشروطا، ويكون التقدير: أتموا الحج والعمرة لله إن شرعتم فيهما، وعلى التأويل الأول الذي نصرناه لا يحتاج إلى إضمار هذا الشرط، فكان ذلك أولى والثاني: أن أهل التفسير ذكروا أن هذه الآية هي أول آية نزلت في الحج فحملها على إيجاب الحج أولى من حملها على الإتمام بشرط الشروع فيه الثالث: قرأ بعضهم وأقيموا الحج والعمرة لله وهذا وإن كان قراءة شاذة جارية مجرى خبر الواحد لكنه بالاتفاق صالح لترجيح تأويل على تأويل الرابع: أن الوجه الذي نصرناه يفيد وجوب الحج والعمرة، ويفيد وجوب إتمامهما بعد الشروع فيهما، والتأويل الذي ذكرتم لا يفيد إلا أصل الوجوب، فكان الذي نصرناه أكبر فائدة، فكان حمل كلام الله عليه أولى الخامس: أن الباب باب العبادة فكان الاحتياط فيه أولى، والقول بإيجاب الحج والعمرة معا أقرب إلى الاحتياط، فوجب حمل اللفظ عليه السادس: هب أنا نحمل اللفظ على وجوب الإتمام، لكنا نقول: اللفظ دل على وجوب الإتمام جزما، وظاهر الأمر للوجوب فكان الإتمام واجبا جزما والإتمام مسبوق بالشروع، وما لا يتم الواجب إلا به وكان مقدورا للمكلف فهو واجب، فيلزم أن يكون الشروع واجبا في الحج وفي العمرة السابع: روي عن ابن عباس أنه قال: والذي نفسي بيده إنها لقرينتها في كتاب الله، أي أن العمرة لقرينة الحج في الأمر في كتاب الله يعني في هذه الآية فكان كقوله: ﴿أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ [100] فهذا تمام تقرير هذه الحجة. [101]

قال تعالى ﴿سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ﴾ [102] الموجودين معك يا سيد الرسل في المدينة وغيرهم «كَمْ آتَيْناهُمْ» أي آتينا أسلافهم ﴿ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [103] على صدق رسالة موسى عليه السلام فأنكروها وبدلوها ﴿ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ ﴾ [104] آياته التي أنعم بها على عباده، وسميت الآيات نعما لأنها من أعظمها ﴿ مِنْ بَعْدِ ما جاءَتْهُ ﴾ [105] فلم يعمل بها ولم ينته عن غيه ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقابِ﴾ [106] عليه يعذبه بما لا تطيقه قواه، وجاء اللفظ الكريم بالإظهار مع أن موقعه الإضمار بسبب تقدم ذكره لتربية الهيبة وإدخال الروعة في قلوب المتجاسرين على التبديل، لأن الآيات بعد أن وصلت إليهم وعرفوها بدلوها إذ لا يتصور التبديل قبل المجيء ثم ألمع إلى سبب إقدامهم عليه بقوله عز قوله ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَياةُ الدُّنْيا﴾ [107] فاغتروا بها ولهوا بزخارفها ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [108] لفقرهم وقلة ذات يدهم من حطامها وليس لديهم إلا تقوى الله ﴿ وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [109] الشرك والكفر واجتنبوا المعاصي والمناهي وآمنوا بالله ورسوله وكتابه ﴿فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾ [110] لأنهم يكونون في عليين وأولئك في سجين ﴿ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشاءُ بِغَيْرِ حِسابٍ ﴾ [111] رزقا كثيرا لا يحصى، باق لا ينفد ولا ينقص، لأن كل ما يدخل تحت الحساب قليل نافد. [112]

وفي قوله: ﴿فتذكر إحداهما الأخرى﴾ [113] إظهار في مقام الإضمار لأن مقتضى الظاهر أن يقول فتذكرها الأخرى، وذلك أن الإحدى والأخرى وصفان مبهمان لا يتعين شخص المقصود بهما، فكيفما وضعتهما في موضعي الفاعل والمفعول كان المعنى واحدا، فلو أضمر للإحدى ضمير المفعول لكان المعاد واضحا سواء كان قوله إحداهما– المظهر– فاعلا أو مفعولا به، فلا يظن أن كون لفظ إحداهما المظهر في الآية فاعلا ينافي كونه إظهارا في مقام الإضمار لأنه لو أضمر لكان الضمير مفعولا، والمفعول غير الفاعل لأن المنظور إليه في اعتبار الإظهار في مقام الإضمار هو تأتي الإضمار مع اتحاد المعنى. وهو موجود في الآية كما لا يخفى[114].

ان التزام النحويين بالإضمار في بعض المواضع استيفاءً لعناصر الجملة، بل لعناصر الجملتين المتداخلتين، والتزامُهم في القياس بأنّه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وما ينبغي للقاعدة الاجتهادية المتأخرة أن تضيّق استعمالاً من أحسن الاستعمالات وأكثرِها إيجازًا وأجمعِها للمعاني أن تضيّقه وتخوفَ الناس من استعماله. ومن غير إدراك مواضع الإضمار والحذف والتقديم والتأخير،

وغير ذلك من الأساليب البيانية القرآنية المعجزة. فان التفسير يكون مذمومًا؛ لأنَّه تفسير بالرأي من غير إدراك لمعاني الألفاظ في عرف الإسلام، وبغير مؤهلات، واجتهاد في الفهم من غير التسلّح بأدواته، وحينئذ يكون الخطأ ويكون السقط. (115)

الخاتمة

توصلنا في ختام بحثنا الى النتائج التالية:

1–ان الاضمار والاظهار هي احدى اهم القضايا النحوية الدلالية في اللغة العربية.

2–ان الجدل القائم حول الاضمار والاظهار هو نتيجة صعوبة التمييز بين الاضمار وغيره من القواعد النحوية.

3–ان الاضمار والاظهار نحويا هي ظاهرة جمالية تفيد في الايجاز وبلاغة المعنى وفصاحة الكلام في اللغة العربية.

4–ان الاضمار والاظهار مستخدمة كثيرا في أسلوب القرآن الكريم، وتعطي معاني اعجازية وبلاغية عميقة، وعلم هذه الظاهرة يساعد في فهم معاني القرآن الكريم.

5–ان الاضمار والاظهار في القرآن الكريم قد يمتد لعدة آيات، ويستفاد منه في الفهم الكلي المقصود بتلك الآيات.

6–ان المحدثين في قواعد النحو يتخوفون من الاظهار والاضمار لمدى دقة استخدامه، وضرورة ان يكون مستخدمه ضليعا في دراسة النحو وثقافته واسعة في هذا المجال.

ونقترح ان يكون الاضمار والاظهار موضوعا للمزيد من الأبحاث والدراسات التي تعنى بقواعد اللغة العربية ولا سيما النحوية منها، نظرا لكونه يشكل أسلوبا متميزا يضفي على اللغة العربية خصوصية وعلى المتكلمين بها تجعلهم من المميزين والعارفين باسرار اللغة وفهمها وايصال معناها، لا ان نتجاهل هذه القاعدة النحوية، والإفادة منها في مجال كتابة الخطاب وتحليله وعلم اللسانيات اللغوية، ولا سيما ان هذه الظاهرة موجودة في القرآن الكريم، وهي سر من اسرار الاعجاز البلاغي فيه، فكيف يمكن اهمالها؟

الهوامش

(1) معجم مقاييس اللغة،371/3.

(2) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، 4000/6.

(3) المائدة: 8.

(4) التعريفات: 217.

(5) المائدة: 3.

(6) البقرة :275.

(7) البحر المحيط في التفسير ،86/2.

(8) المصدر نفسه، 86/2.

(9) ينظر: المكمل في شرح المفصل للزمخشري، 1/ 89.

(10) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 219/1.

(11) التعريفات: 29.

(12) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 225/1.

(13) التعريفات: 68.

(14) التعريفات: 98.

(15) النهاية في غريب الحديث والأثر، 100/3.

(16) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: 176 –178.

(17) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: 237.

(18) ينظر: الإظهار والإضمار وتفاعل نظم الخطاب القرآني – دراسة اسلوبية: 480.
(19) البحر المحيط في التفسير، 2/ 86.
(20) ينظر: المصدر نفسه،2/ 86.
(21) ينظر: المصدر نفسه،2/ 86.
(22) ينظر: المصدر نفسه،2/ 87.
(23) ينظر: المصدر نفسه،2/ 87.
(24) أصول السرخسي، 251/1.
(25) ينظر: المصدر نفسه، 251/1.
(26) ينظر: المصدر نفسه، 251/1.
(27) ينظر: المصدر نفسه، 251/1.
(28) ينظر: الكتاب، 70/1.
(29) ينظر: الكتاب، 70/1.
(30) ينظر: الكتاب، 71/1.
(31) ينظر: الكتاب، 72/1.
(32) ينظر: الكتاب، 1/ 73.
(33) ينظر: الكتاب، 1/ 79.
(34) ينظر: الكتاب، 70/1 –81.
(35) ينظر: الكتاب، 70/1.
(36) ينظر: الكتاب، 71/1.
(37) ينظر: الكتاب، 71/1.
(38) ينظر: الكتاب، 71/1
(39) ينظر: الكتاب، 72/1.
(40) الكتاب، 76/1
(41) الكتاب، 77/1
(42) الكتاب، 78/1
(43) الكتاب، 80/1
(44) الكتاب، 81/1
(45) الكتاب، 351/2.
(46) الشعراء: 45.
(47) الكتاب، 351/2.
(48) آل عمران: 7.
(49) النور: 54.
(50) الكتاب، 361/2.
(51) الكتاب، 373/2.

(52) الكتاب، 273/2.

(53) الكتاب، 375/2-377.

(54) الكتاب، 191/4-195.

(55) ينظر: المقتضب، 164/1-168.

(56) يوسف:83

(57) ينظر: الأصول في النحو، 124/2-125.

(58) ينظر: الأصول في النحو، 243/2.

(59) ينظر: الأصول في النحو، 243/1.

(60) الأصول في النحو، 243/1.

(61) الأصول في النحو، 244/1.

(62) الأصول في النحو، 244/2.

(63) ينظر: الأصول في النحو، 245/2.

(64) الأصول في النحو، 246/2.

(65) المصدر نفسه،247/2.

(66) ينظر: الأصول في النحو، 2/ 243 -253.

(67) الأصول في النحو،254/2.

(68) ينظر: الكتاب، 297/1-298.

(69) الكتاب، 297/1.

(70) الكتاب،375/1.

(71) الكتاب، 271/1.

(72) الكتاب، 284/1.

(73) الرّد عَلى النّحاة:92-93؛ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: 384؛ إعراب القرآن المنسوب للزجاج، 487/2.

(74) ينظر: البرهان في علوم القرآن، 2/ 484-485.

(75) معاني القرآن، 438/1.

(76) المصدر نفسه، 438/1.

(77) مفتاح العلوم: 198.

(78) منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان أعجازه: 223.

(79) الإظهار والإضمار وتفاعل نظم الخطاب القرآني – دراسة اسلوبية:510.

(80) البقرة: 59.

(81) البقرة: 59.

(82) البقرة: 59.

(83) البقرة: 89.

(84) البقرة: 115.

(85) ينظر مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، 20/4.

(86) البقرة: 90.

(87) ينظر: مفاتيح الغيب= التفسير الكبير، 600/3.

(88) البقرة: 130.

(89) البقرة: 130

(90) ينظر: مفاتيح الغيب– التفسير الكبير، 63/4.

(91) الحاقة :1–2

(92) البقرة: 286.

(93) البقرة: 124.

(94) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، 64/1.

(95) البقرة: 163.

(96) ينظر: مفاتيح الغيب– التفسير الكبير، 149/4.

(97) ينظر: مفاتيح الغيب– التفسير الكبير، 150/4.

(98) البقرة: 196.

(99) البقرة: 187.

(100) البقرة: 43.

(101) مفاتيح الغيب– التفسير الكبير،297/5.

(102) البقرة: 211.

(103) البقرة: 211.

(104) البقرة: 211.

(105) البقرة: 211.

(106) البقرة: 211.

(107) البقرة: 212

(108) البقرة: 212

(109) البقرة: 212

(110) البقرة: 212

(111) البقرة: 212.

(112) ينظر: بيان المعاني، 167/5؛ البقرة: 211– 220.

(113) البقرة: 282.

(114) ينظر: التحرير والتنوير، 110/3.

(115) ينظر: المعجزة الكبرى القرآن: 408.

قائمة المصادر

﴿ القرآن الكريم ﴾

1. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1420 هـ.

2. أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت.

3. أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د. ت.

4. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.

5. أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، د. ت.

6. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، مصر، الطبعة الأولى، 1376 هـ - 1957 م.

7. أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: 592هـ)، الرّد عَلى النّحاة، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، 1399 هـ - 1979 م.

8. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

9. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى 1418هـ-1997م.

10. د. عدنان جاسم محمد الجميلي، الإظهار والإضمار وتفاعل نظم الخطاب القرآني – دراسة اسلوبية ، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد 16.

11. عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي الناشر: إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م.

12. علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو 543هـ)، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتب اللبنانية، بيروت ، الطبعة الرابعة، 1420 هـ.

13. علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ -1983م.

14. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.

15. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ، بيروت، 1399هـ - 1979م.

16. محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ)، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

17. محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.

18. محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

19. مصطفى الصاوي الجويني، منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان أعجازه، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، د.ت.

20. نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: 573هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة الأولى، 1420 هـ – 1999 م.

21. يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: 626هـ)، مفتاح العلوم، علق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1407 هـ – 1987 م.

22. مظهر الدين الرضي، المكمل في شرح المفصل للزمخشري، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية – برقم 16797-1.

23. محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.

24. محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1984.